

الحكومة وافقت على توفير ٥٠٠ مليون جنيه للبرنامج القومي للتحديث الصناعي

٣ بدائل لتحديث المصانع المشاركة في الدراسات.. والتنفيذ ودعم الفائدة

رئيس اتحاد الصناعات:

توفير قروض خارجية للمصانع بفوائد ميسرة تتراوح بين ٣,٧٥٪ و ٤,٧٥٪



فرج عامر

عبد المنعم سعودي

مصطفى الرفاعي

كتب - أحمد العطار:

أكد الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية أن الحكومة وافقت على توفير ٥٠٠ مليون جنيه للبرنامج القومي لتحديث الصناعة المصرية والذي تتبناه وزارة الصناعة.

جاء ذلك خلال الكلمة التي القاها الوزير في بداية اجتماعاته مع ممثلي ١٠٠ منشأة صناعية سوف تستفيد من هذا البرنامج حيث تم تخصيص الاجتماع الأول لمنشآت الصناعات الغذائية.. وشهده الدكتور عبد المنعم سعودي رئيس اتحاد الصناعات وعدد كبير من أصحاب المصانع في هذا المجال.

وأوضح الوزير أن الحكومة ستسهم أيضا بنحو ١٠٣ ملايين (يورو) في البرنامج المصري - الأوروبي المشترك لتحديث الصناعة وهو ممول جزئيا من الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٢٥٠ مليون يورو، والذي يعد أحد مكونات البرنامج القومي لتحديث الصناعة المصرية.

وقال إن تحديث الصناعة أمر حتمي وضروري، وذلك لمواجهة العديد من المشكلات والتحديات المتوقعة خلال السنوات القليلة المقبلة سواء في الأسواق المحلية التي ستفرضها سلع أوروبية بجودة عالية وأسعار أقل، أو في الأسواق العالمية خاصة الأوروبية والتي ستفرض إجراءات صارمة تعترض وصول الصناعات المصرية إلى أسواقها.

وطرح الوزير خلال الاجتماع ثلاثة بدائل لتحديث أمام ممثلي الصناعات الغذائية تتضمن المشاركة في تكاليف الدراسات التشخيصية التي ستتم في كل من هذه المنشآت الصناعية، وقد يتاح وبالتوازي مع هذا البديل الإقراض بالعملة الأجنبية لأصحاب المصانع المشاركين في البرنامج والراغبين في الاقتراض على أن تسد تلك القروض على فترات طويلة وبفيس العملة التي اقتترضوا بها.. أما البديل الثاني فيتمثل في دعم سعر الفائدة على القروض بالجنيه المصري لتصل إلى المستوى المناسب الذي سيتم الاتفاق عليه خلال

المناقشات التي ستجرى مع ممثلي الصناعة.. بحيث يمكن أن تصل إلى ٧٪ على أن تكون هذه الميزة مقصورة على المشاركين في البرنامج. وأضاف الدكتور مصطفى الرفاعي أن البديل الثالث والمتاح أمام المنشآت المرشحة للتحديث يتمثل في المساهمة في كلفة التحديث سواء بالإقراض أو بتقديم الدعم الفني أو المالي أو في صورة منح بشرط أن يكون للجهة الدائنة جزء ولو ضئيل فيما تحققه المنشأة الصناعية من أرباح نتيجة عمليات التحديث.

وقال الوزير إن برنامج تحديث الصناعة لن يخصص أية مبالغ لإقامة استثمارات أو توسعات صناعية جديدة.. وإنما يسمح بأن تقوم بعض الحكومات بتوفير أموال للاقتراض مؤكدا أن التحديث سيكون للمنشآت الصناعية القائمة حاليا والتي تتضمنها الشروط المحددة في الاستبيان الذي أعدته وزارة الصناعة وتم توزيعه على المنشآت المرشحة للتحديث. وقال إن الوزارة لم ولن تتخلى إطلاقا عن دورها في توفير الرعاية الكاملة للصناعة الوطنية الجادة وذلك لتحقيق مكانة متميزة للصناعة المصرية على خريطة الصناعة العالمية.. مع مراعاة أن هذا لايعني التدخل في حرية إدارة الشركات أو قرارات الاستثمار. وقال إن الوزارة تقوم بدورها من خلال التشاور الدائم مع المجتمع الصناعي والمنظمات التي تمثله وفي مقدمتها اتحاد الصناعات والغرف الصناعية التابعة له وذلك للخروج باستراتيجيات وخطط عمل محددة. ومن

جانبه أكد الدكتور عبد المنعم سعودي رئيس اتحاد الصناعات المصرية.. أن الحكومة نجحت في الحصول على مجموعة قروض من دول عديدة وستكون هذه القروض متوافرة أمام رجال الصناعة بأسعار فائدة تتراوح ما بين ٣,٧٥٪ و ٤,٧٥٪ وتسد على فترات طويلة بالعملة المقترض بها.

وطالب بأن تضم الشركات الصناعية المرشحة للاستفادة من برنامج التحديث.. نموذجين أحدهما لشركات قوية ومؤهلة فعلا للتحديث والثاني يضم شركات ضعيفة تتم مساعدتها وتأهيلها للدخول في برنامج التحديث والتعامل مع ألياته. وقال المهندس محمد فرج رئيس جمعية المستثمرين في مدينة برج العرب الجديدة.. إن التحديث لابد أن يشمل القوانين المنظمة للعمل الصناعي خاصة أن العديد منها يمثل عائقا أمام قدرة المصانع على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، مؤكدا ضرورة تطوير الأداء الحكومي خاصة في المنافذ والموانئ.. وقال إن المصنع الذي لا يتطور ويحدث إمكاناته ولا يستفيد من برنامج التحديث الذي تتبناه وزارة الصناعة يكون قد كتب لنفسه شهادة وفاة حقيقية.. خاصة أن هناك إجراءات وقائية أوروبية صارمة تعترض وصول العديد من السلع الصناعية خاصة بعض سلع الصناعات الغذائية إلى هذه الأسواق الأوروبية. وسيتم اليوم (الأتين) عقد الاجتماع الثاني في إطار الأعداد لبرنامج التحديث الصناعي حيث سيخصص هذا الاجتماع لمنشآت الصناعات النسيجية.